

التاريخ: ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٢

إشارة:

قرار إداري
رقم (٤٤٥) لسنة 2022م

وكيل الوزارة

- بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (15/ 1979) في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ 1979/4/4 في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم رقم 53 لسنة 1998م في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية بالوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة التي تسري بشأنها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى القرار الوزاري رقم (3) لسنة 2017 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض اختصاصات الوزير.
- وعلى القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2019 بشأن البناء التنظيمي لمكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى القرار الوزاري رقم (2021/12) بشأن ندى السيد/ د أحمد براك الهيفي وكيل الوزارة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات لمباشرة اختصاصات وكيل الوزارة.
- وعلى تعميمي ديوان الخدمة المدنية رقمي (39) لسنة 2006، (56) لسنة 2007 بشأن الاستثناءات التي قررها مجلس الخدمة المدنية من قراره رقم (25) لسنة 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الإشرافية.
- وعلى القرار الإداري رقم (332) المؤرخ في 2022/10/30 بشأن تثبيت السيدة المذكورة أدناه في وظيفة مراقب الشئون التشريعية.
- وعلى موافقة لجنة شئون الموظفين رقم (5) المنعقد بتاريخ 2022/10/31 على ندى المذكورة أدناه في وظيفة مدير إدارة المكتب الفني.
- وعلى موافقة مراقبي شئون التوظيف رقم (2022/52) المؤرخة 2022/11/28.

قرر

مادة أولى:

تندب السيدة / أمل حمد عيسى الرقيب - كويتية الجنسية - (ر.م.264010201243) - مراقب الشئون التشريعية لشغل وظيفة مدير إدارة المكتب الفني، وذلك لمدة سنة.

مادة ثانية:

على جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره. وينشر في لوحات الإعلان بالوزارة.

وكيل الوزارة


الوكيل المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات
مكتب وزير الدولة لشئون مجلس الأمة